الاتحاد البرلماني الدولي
من أجل الديمقراطية. من أجل الجميع.

استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للفترة ٢٠٢٧-٢٠٣١

من أجل الديمقراطية. من أجل الجميع.

تُعدّ هذه الوثيقة ثمرة عملية تشاورية جامعة مع البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي وسائر الأطراف المعنية، واستندت إلى تقييم للتأثير المحقق في الفترة الاستراتيجية ٢٠٢٢-٢٠٢٦. وقد أُعدَّت تحت إشراف اللجنة التنفيذية للاتحاد، وشارك فيها أفراد من ١١١ بلداً عبر استقصاءات ومقابلات ومناقشات جماعية.

وضم المشاركون برلمانيين وموظفين برلمانيين وشركاء مؤسسيين وجهات مانحة، إلى جانب موظفي الأمانة. وتمثل هذه العملية أوسع مشاورة من نوعها يجريها الاتحاد البرلماني الدولي في تاريخه.

وقد عُقدت المناقشات الجماعية مع المجموعات الجغرافية السياسية لأفريقيا، والدول العربية، وآسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية والكاريبي، ومجموعة الاثني عشر زائداً، إضافةً إلى مكتب البرلمانيين الشباب، ومكتب البرلمانيات، ولجنة الصحة، ولجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين. وجُمعت تعقيبات مكتوبة من مختلف المجموعات الجغرافية السياسية والبرلمانات الأعضاء. وأسهمت المقابلات مع رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي وأعضاء اللجنة التنفيذية في توجيه عملية إعداد هذه الاستراتيجية.

وستُنفَّذ استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للفترة ٢٠٢٧-٢٠٣١ عن طريق خطط عمل سنوية تُخصَّص لها ميزانيات محددة. وستُعتمد مؤشرات موسَّعة للرصد والتقييم من أجل تتبع الأداء وقياسه، تعزيزاً لقدرة الاتحاد على زيادة أثره التنظيمي ورفع مستوى الشفافية.

ويرد في ختام هذه الوثيقة ملخصٌ للنتائج الرئيسية لعملية الاستعراض والمشاورات.

حقوق الطبع والنشر © الاتحاد البرلماني الدولي ٢٠٢٦
ردمك (ورقي): 978-92-9142-992-9
ردمك (إلكتروني): 978-92-9142-993-6

الاتحاد البرلماني الدولي، *استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للفترة ٢٠٢٧-٢٠٣١* (جنيف، الاتحاد البرلماني الدولي، ٢٠٢٦).

التصميم والإعداد: René Berzia، Ink Drop

صورة الغلاف © istockphoto

المحتويات

تمهيد ٤

المقدمة ٧

السياق العالمي ٧

الرؤية ٨

بيان المهمة ٩

القيم ٩

الاتجاهات الحالية ١٠

الاستجابة والتوجه الاستراتيجي ١١

استمرار الالتزام بالقيم، والاستجابة للبرلمانات الأعضاء، وترسيخ نهج المنظومة ١١

زيادة جهود الحشد وتعزيز المجتمع البرلماني ١٣

الاستفادة من التحول الرقمي لتعزيز التأثير ١٤

المناصرة من أجل الاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي ١٥

الأسس المنطقية العامة للاستراتيجية ١٧

الأهداف الاستراتيجية ١٩

الهدف الاستراتيجي ١ – بناء برلمانات قوية وشاملة للجميع ١٩

الهدف الاستراتيجي ٢ – تيسير الدبلوماسية البرلمانية والحوار البرلماني والعمل المشترك ٢٣

الهدف الاستراتيجي ٣ – تعزيز الاتحاد البرلماني الدولي بوصفه منظمة متجاوبة وخاضعة للمساءلة ٢٧

الأولويات السياساتية ٣٣

التنفيذ ٣٨

ملخص النتائج الرئيسية لعملية الاستعراض والمشاورات ٣٩

تمهيد

هذه الاستراتيجية هي نتاج عملية تشاور دامت سبعة أشهر امتدت من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٥ إلى نيسان/أبريل ٢٠٢٦، وأُجريت بقيادة رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي وأعضاء اللجنة التنفيذية الذين أسهموا إسهاماً كبيراً في تشكيل التوجه المستقبلي للمنظمة. وقد وُضعت هذه الاستراتيجية استجابةً لفترة سادتها حالة من عدم اليقين العالمي، والتوترات الجغرافية السياسية، وتحديات كبيرة أمام تعددية الأطراف، وضغوط على المهمة الأساسية للاتحاد البرلماني الدولي المتمثلة في تعزيز الحكم الديمقراطي في البرلمانات لخدمة مصلحة الشعوب.

وفي إطار هذه العملية، التي تُعدّ أكبر عملية تشاور يجريها الاتحاد البرلماني الدولي في تاريخه، قدَّم برلمانيون وموظفون برلمانيون من ١١١ بلداً، وممثلو جهات شريكة، وجهات مانحة مؤسسية، ومنظمات من المجتمع المدني آراءهم.

وأكدوا أهمية الاستفادة من مواطن قوة الاتحاد البرلماني الدولي المتمثلة في دعم البرلمانات الوطنية، والدفاع عن حقوق الإنسان للبرلمانيين، وتحسين الرقابة البرلمانية على الاتفاقات الدولية الرئيسية، وتعزيز المساواة بين الجنسين، ودمج الشباب، والعمل المناخي، والديمقراطية، والسلام.

ودعوا الاتحاد البرلماني الدولي إلى الارتقاء لمستوى التحدي عن طريق زيادة الاستثمار في جهود بناء السلام، والدبلوماسية البرلمانية، والشراكات الاستراتيجية بغية دعم المنظومات البرلمانية الوطنية، وضمان تجهيز البرلمانات الأعضاء المئة والثلاثة والثمانين كلها للتعامل مع التكنولوجيات الناشئة وخدمة مصالح الشعوب بفعالية. وتجسد هذه الاستراتيجية توصياتهم.

وتسعى استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للفترة ٢٠٢٧-٢٠٣١ إلى ما يلي:

- زيادة جهود الحشد وتعزيز المجتمع البرلماني عن طريق توطيد العلاقات بين الاتحاد البرلماني الدولي وأعضائه وتعزيز الروابط بين البرلمانيين والموظفين البرلمانيين، واعتماد نهوج إقليمية لتعزيز التعاون والتعلّم والعمل المشترك، وإتاحة فرص جديدة لمشاركة الأعضاء بنشاط في عمل الاتحاد البرلماني الدولي؛
- النهوض بالحوار، والدبلوماسية البرلمانية الوقائية، ومنع النزاعات، وجهود بناء السلام، بما في ذلك عن طريق تعزيز قدرات المشرِّعين؛

- تعزيز الدعم التكنولوجي للبرلمانات بتعزيز الرقابة على الاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات الناشئة الأخرى، وتعزيز الدعم المقدَّم إلى البرلمانات ذات مستويات النضج الأقل، وتيسير التعلّم من الأقران؛
- تعزيز خضوع الأعضاء والاتحاد البرلماني الدولي للمساءلة عن طريق تعزيز رصد تأثير الاتحاد البرلماني الدولي وتقييمه، والاستفادة من الأدوات الرقمية لزيادة الشفافية، وتشجيع الأعضاء على تقديم تقاريرهم؛
- تعزيز التكامل في مجال الاتصالات لتعزيز مكانة الاتحاد البرلماني الدولي بوصفه جهة قيادية في مجال الخبرة البرلمانية ومنبراً لتبادل المعلومات بين الأعضاء.

ويعتزم الاتحاد البرلماني الدولي الحفاظ على نهجه المرن، مع تكييف أنشطته طوال الفترة الاستراتيجية للاستجابة على أفضل وجه للاحتياجات المتغيّرة لأعضائه، كما فعل على مدى أكثر من ١٣٧ عاماً. وسيستمر في التعاون مع مجموعة واسعة من الجهات الشريكة إلى جانب برلماناته الأعضاء المئة والثلاثة والثمانين والعاملين بها.

وقد أُعدَّت هذه الاستراتيجية للفترة ٢٠٢٧-٢٠٣١ في لحظة انتقالية للمنظمة. وعلى الرغم من أنها وُضعت في ختام فترة عملي التي دامت ١٢ عاماً بصفتي أميناً عاماً، فإن تنفيذها ستتولاه السيدة أندا فيليب، التي ستصبح الأمينة العامة للمنظمة اعتباراً من ١ تموز/يوليو ٢٠٢٦.

وفي هذا المقام، أود أن أشكر كل من أسهم في هذه العملية. فأفكاركم هي مصدر قوة الاتحاد البرلماني الدولي والمجتمع البرلماني بأكمله. وإن مشاركتكم وكرمكم يعززان إيمان الاتحاد البرلماني الدولي بأهميته المستمرة وبإمكانات التعاون البرلماني.

وعلى الرغم من الظروف الصعبة الحالية، فإني أؤمن بأن استراتيجية الفترة ٢٠٢٧-٢٠٣١ ستتمكن، بفضل توجيهاتكم ومشاركتكم المستمرة، من تحقيق نتائج مجدية تسهم في تحسين حياة الناس في مختلف أنحاء العالم.

مارتن تشونغونغ
الأمين العام

جنيف، سويسرا، حزيران/يونيو ٢٠٢٦

مقر الاتحاد البرلماني الدولي في جنيف بسويسرا. © الاتحاد البرلماني الدولي

المقدمة

الاتحاد البرلماني الدولي هو أقدم منظمة سياسية متعددة الأطراف في العالم. وهو يعمل منذ عام ١٨٨٩ على تعزيز الحوار البرلماني في مختلف أنحاء العالم من أجل تحقيق السلام وتعزيز التعاون بين الشعوب.[١] وقد ساعدت خبراته والتزامه بالحكم الديمقراطي على إنشاء مؤسسات بارزة، من المحكمة الدائمة للتحكيم في عام ١٨٩٩ إلى الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥. وإيماناً بأن البرلمانات هي عماد الديمقراطية، واصل الاتحاد على مدى ١٣٧ عاماً جهوده الرامية إلى تعزيز الوظائف الأساسية للبرلمانات وتحسين حياة الشعوب كافة.

السياق العالمي

يشهد العالم اليوم[٢] مستوى مرتفعاً من عدم اليقين والتوترات الجغرافية السياسية. وقد تفاقم هذا الوضع بسبب تزايد عدد النزاعات، مما يطرح تحديات كبيرة أمام التعددية والمؤسسات الداعمة لها، واحترام القانون الدولي، والقيمة الأساسية التي يقوم عليها الاتحاد البرلماني الدولي والمتمثلة في الحكم الديمقراطي الذي تقوده البرلمانات. وتواجه البرلمانات تحديات في الحفاظ على شرعيتها، إذ تهدد مستويات الثقة العامة المتراجعة وانتشار المعلومات المضللة والمغلوطة – التي يفاقمها الذكاء الاصطناعي – الاستقرار الديمقراطي. وفضلاً عن ذلك، فإن تسارع وتيرة التغيّر التكنولوجي واتساع نطاق التكنولوجيات الناشئة، مثل الذكاء الاصطناعي، وما يصاحبها من صعوبات تنظيمية، تتسبب في اضطرابات اقتصادية واجتماعية تتطلب من البرلمانات إعادة النظر في كيفية الاضطلاع بمهامها.

وفي الوقت نفسه، تعمل البرلمانات على مساءلة الحكومات عن أفعالها في مواجهة تهديدات وجودية مثل تغيّر المناخ وتزايد النزاعات التي تقوض السلام والاستقرار. وهي تتعامل حالياً مع عدد غير مسبوق من المخاطر المتزامنة.

١ المادة ١ من النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي: «يعمل الاتحاد البرلماني الدولي، بوصفه المنبر الرئيسي للحوار البرلماني في جميع أنحاء العالم منذ عام ١٨٨٩، من أجل تحقيق السلام والتعاون بين الشعوب وتأسيس مؤسسات تمثيلية متينة.»

٢ أُجريت المشاورات الخاصة بهذه الاستراتيجية من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٥ إلى نيسان/أبريل ٢٠٢٦.

وباتت الخبرات الفردية والجماعية، وروح التضامن، والجهود المشتركة للبرلمانات المئة والثلاثة والثمانين الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي ضرورية اليوم أكثر من أي وقت مضى لضمان جاهزية البرلمانات لمواجهة التحديات وخدمة مصالح الشعوب على أفضل وجه. وهذه المقومات ضرورية أيضاً لمنع النزاعات المستقبلية، وتعزيز احترام السيادة الوطنية، وحماية المدنيين، والاستمرار في دعم التعددية، وصون الديمقراطية وحقوق الإنسان الأساسية. وسيمكّن ذلك الاتحاد من حماية الفئات الضعيفة من تفاقم عدم المساواة، وإشراك الشباب، وحماية الكوكب، وضمان التقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة للجميع.

وسيواصل الاتحاد البرلماني الدولي نهجه الشامل للجميع والطويل الأمد القائم على الاحترام المتبادل، والحوار، وتعزيز العلاقات، والتعلّم من الأقران، والبحوث المبنية على الأدلة، والإرشاد السياسي، والعمل المشترك، بوصفها محركات رئيسية للتعاون والتقدم. وقد أثبتت خبرة الاتحاد الممتدة على مدى ١٣٧ عاماً في العمل مع برلماناته الأعضاء وشركائه أن التماسك من خلال التعاون ممكن. والبرلمانات الأعضاء، رغم إدراكها التام للتحديات السياقية العديدة الراهنة، تؤمن إيماناً راسخاً بأن المستقبل ليس قدراً محتوماً. وسيواصل الاتحاد تطبيق الدرس الأبرز المستفاد من تاريخه - وهو أن البرلمانات تكون أقدر على تشكيل المستقبل عندما تعمل معاً.

الرؤية

نريد عالماً يُعتدّ فيه بكل صوت، وتكون فيه الديمقراطية والبرلمانات في خدمة الشعوب من أجل تحقيق السلام والتنمية.

بيان المهمة

الاتحاد البرلماني الدولي هو المنظمة العالمية للبرلمانات الوطنية. ويعمل على النهوض بالحكم الديمقراطي ومؤسساته وقيمه بالتعاون مع البرلمانات والبرلمانيين من أجل التعبير عن احتياجات الشعوب وتطلعاتها والاستجابة لها. وهو يكافح من أجل السلام والديمقراطية وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وتمكين الشباب والعمل المناخي والتنمية المستدامة عن طريق الحوار السياسي والتعاون والعمل البرلماني.

القيم

يساند الاتحاد البرلماني الدولي البرلمانات ويسهم في تيسير تنميتها، وفقاً *للمبادئ المشتركة لدعم البرلمانات*. وتقود البرلمانات مسار تنميتها بالاستفادة من الأدوات والخبرات والذكاء الجماعي لزملائها الأعضاء في الاتحاد. ويسترشد الاتحاد في عمله بالقيم الأساسية الخمس التالية:

المساواة: ضمان معاملة الأفراد والمجموعات معاملة عادلة ومتساوية دون تفضيل، بغضّ النظر عن العرق أو الجنس أو الإعاقة أو الدين أو المعتقد أو الثروة أو التوجه السياسي أو الميل الجنسي أو العمر، بهدف القضاء على التمييز والظلم.

الشمول: استيعاب الطيف الكامل للآراء والاحتياجات والاهتمامات داخل المجتمع، بما يعزز الشعور بالانتماء ويضمن تمثيل مصالح جميع فئات المجتمع.

الاحترام: الاعتراف بالاختلافات الثقافية والدينية والإثنية والسياسية واللغوية وغيرها، واحترامها وتقديرها بوصف ذلك شرطاً مسبقاً للحوار البنّاء وتسوية الخلافات.

النزاهة: التصرف بشفافية وعدالة ونزاهة، والاضطلاع بدور الوسيط المحايد في حالات النزاع أو ما بعد النزاع.

التضامن: تعزيز الشعور بالانتماء إلى مجتمع واحد، وترسيخ التآلف ووحدة المصالح داخل المجتمع البرلماني العالمي عن طريق الدعم المتبادل والعمل الجماعي.

الاتجاهات الحالية

حددت البرلمانات الأعضاء، في إطار المشاورات، سبعة اتجاهات مهمة تؤثر في عملها اليومي، وقد تهدد أو تعرقل قدرتها على خدمة الناخبين بفعالية، ويمكن أن تستفيد من العمل الجماعي الذي يضطلع به الاتحاد البرلماني الدولي وما يقدِّمه من دعم إلى البرلمانات. وتشمل هذه الاتجاهات ما يلي:

(١) زيادة التهديدات التي تواجه الديمقراطية ومؤسسة البرلمان، وتراجع ثقة الجمهور، وتزايد عدد البرلمانيين المعرضين للتهديد، وتصاعد الاستبداد، والاستقطاب الاجتماعي، وتقلص المساحة المدنية، وتراجع احترام سيادة القانون على المستوى الوطني؛

(٢) عدم الاستقرار وعدم اليقين الناجمان عن قصور مؤسسات الحوكمة العالمية في التصدي للأزمات الدولية والعالمية الراهنة، وعدم التوافق بين الأنظمة المتعددة الأطراف والنظام العالمي المتعدد الأقطاب الناشئ، وتراجع التقيّد بالقانون الدولي؛

(٣) تصاعد النزاعات المسلحة، وتزايد قدرة الجهات الحكومية وغير الحكومية على تهديد السلام والأمن، وتفاقم الجريمة المنظمة، وارتفاع مستويات العنف السياسي؛

(٤) عدم اليقين بشأن تطور التكنولوجيات الناشئة مثل الذكاء الاصطناعي، وغياب الإجماع حول حوكمته، وتسارع التغيّر التكنولوجي واتساع نطاقه، وعدم استعداد البرلمانات لمواجهة التحديات الرقمية مثل الجرائم الإلكترونية، واستمرار الفجوة الرقمية؛

(٥) تجاوز عتبة الاحترار العالمي البالغة ١,٥ درجة مئوية، والارتفاع غير المسبوق في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وتفاقم المخاطر البيئية، واشتداد ظواهر الطقس المتطرفة، وتزايد التكاليف البشرية والاقتصادية الناجمة عن تغيّر المناخ؛

(٦) تراجع الإنجازات الرئيسية في مجالات الديمقراطية وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والتنمية، مع وجود ٣٥٪ فقط من أهداف التنمية المستدامة على المسار الصحيح، وتفاقم أوجه عدم المساواة الاقتصادية؛

(٧) تزايد صعوبة اتخاذ البرلمانيين قرارات مبنية على الأدلة والوقائع بسبب نقص البيانات بشأن القضايا الناشئة، وانتشار المعلومات المضللة والمغلوطة، وتسارع وتيرة مطالبة البرلمانات بأداء مهامها.

وفي إطار وضع الخطة الخاصة بالفترة الاستراتيجية المقبلة، اقترحت البرلمانات الأعضاء أن يعزز الاتحاد البرلماني الدولي قدرته على التصدي لهذه التحديات الرئيسية عن طريق تركيز الجهود القائمة وتعزيزها. وتعتزم البرلمانات الأعضاء العمل معاً على تحقيق ذلك عن طريق الدعم المتبادل، مستندةً إلى ذكائها الجماعي والقيم التي وجَّهت المنظمة منذ تأسيسها.

الاستجابة والتوجه الاستراتيجي

تهدف استراتيجية الفترة ٢٠٢٧-٢٠٣١ إلى تعزيز المجتمع البرلماني، انطلاقاً من فكرة أن أعظم قيمة يقدِّمها الاتحاد البرلماني الدولي لبرلماناته الأعضاء، والعامل الرئيسي في تحقيق التأثير، هي العلاقات الإنسانية التي يعززها على جميع المستويات. فتوثيق الروابط وزيادة وتيرة التواصل سيمكِّنان البرلمانات الأعضاء من تحسين سُبل التعلّم المتبادل، والوصول إلى المعلومات التي تحتاجها، وتعزيز قدرتها على الاستجابة لتغيّر الظروف على مدى السنوات الخمس المقبلة. وسيُعدّ بناء مجتمع برلماني أقوى مثالاً عملياً على جدوى التعددية. وسيواصل الاتحاد تعزيز الحوار والدبلوماسية البرلمانية، والسعي إلى توطيد التعاون والثقة والعمل المشترك بين البرلمانات الأعضاء لمواجهة الظروف الصعبة الراهنة ودفع التقدم في أولوياته السياساتية الرئيسية.

استمرار الالتزام بالقيم، والاستجابة للبرلمانات الأعضاء، وترسيخ نهج المنظومة

يرجع نجاح الاتحاد البرلماني الدولي في الفترة الاستراتيجية ٢٠٢٢-٢٠٢٦ إلى قدرته على الاستجابة ومرونته وتكيّفه والتزامه بقيمه. وسيبني على الإنجازات الرئيسية التالية التي حققها منذ عام ٢٠٢٢ والتي حددتها البرلمانات الأعضاء:

- عمل لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين، التي دافعت بنجاح عن حقوق الإنسان للبرلمانيين المعرضين للخطر، بما في ذلك الإفراج عن برلمانيين محتجزين وآخرين يواجهون عقوبة الإعدام، رغم الظروف المتزايدة صعوبة وارتفاع عدد الحالات بنسبة ٣٠٪؛
- تمكين النساء في البرلمان، وتهيئة بيئة آمنة لهن، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وهو ما اعتبره المشاركون في الاستقصاء أكبر تأثير للاتحاد البرلماني الدولي في أثناء الفترة الاستراتيجية؛
- اتخاذ إجراءات سريعة لمساعدة البرلمانات على التعامل مع القضايا الناشئة، مثل الذكاء الاصطناعي، في الوقت الحقيقي، والتعلّم معاً، والتعاون، وتبادل المعرفة، ونشر الحلول الفعالة؛
- ترسيخ مكانة الاتحاد البرلماني الدولي بوصفه جهة حاشدة شاملة للجميع وموثوقاً بها ومركزاً للبيانات والمعرفة البرلمانية؛

- الاستجابة للبرلمانات الأعضاء التي تمر بأزمات، مما ساعد على تعزيز عودتها إلى النظام الدستوري وصون الديمقراطية؛
- الاعتراف المتزايد بدور البرلمانات في جعل النظام المتعدد الأطراف الذي تقوده الأمم المتحدة أقرب إلى الشعوب، بما في ذلك عن طريق تعزيز الإشراف على الاتفاقات الدولية الكبرى وتنفيذها، وتحقيق إنجازات إنمائية مهمة، منها التقدم القوي في التغطية الصحية الشاملة، بالشراكة مع منظمة الصحة العالمية والبرلمانات الأعضاء.

وسيواصل الاتحاد البرلماني الدولي أيضاً تشجيع البرلمانات على اتباع نهج المنظومة الموضَّح في استراتيجية الفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٦.

وقد أفادت البرلمانات الأعضاء بأن هذا التوجه، القائم على إشراك مجموعة أوسع من الجهات الفاعلة المؤثرة – بما فيها الحكومات، ومنظمات المجتمع المدني، والزعماء الدينيون، والدوائر العلمية، والأوساط الأكاديمية، والجهات الشريكة التابعة للأمم المتحدة، ووسائل الإعلام – ساعدها على تعزيز ولاياتها.

وسيظل التركيز على الاستفادة من مواطن القوة، والالتزام بقيم الاتحاد، والاستجابة للقضايا الناشئة، ونهج المنظومة، والمرونة في جمع البرلمانات الأعضاء للتعلّم وإيجاد حلول مشتركة، قوة دافعة للفترة الاستراتيجية ٢٠٢٧-٢٠٣١.

زيادة جهود الحشد وتعزيز المجتمع البرلماني

إن حشد الأعضاء هو جوهر أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي والعامل الرئيسي لتأثير المنظمة. وهو التزام بما يلي:

- إقامة علاقات مجدية ومتبادلة وطويلة الأمد واستباقية مع القيادة البرلمانية والبرلمانيين والموظفين البرلمانيين في كل برلمان عضو، والحفاظ على تلك العلاقات؛
- إيجاد سُبل مجدية للربط بين البرلمانات الأعضاء لتمكينها من بناء العلاقات ذاتها فيما بينها؛
- تعزيز الفرص المتاحة لكل برلمان عضو للمساهمة في تحقيق أهداف الاتحاد وتعزيز التزامه بها.

وسيحدد مستوى حشد الأعضاء حجم ونطاق إنجازات الفترة الاستراتيجية ٢٠٢٧-٢٠٣١.

وقد أشارت البرلمانات الأعضاء، في إطار المشاورات، إلى ضرورة توطيد العلاقات فيما بينها وإتاحة مزيد من السبل للتعاون من أجل تعزيز تأثير المنظمة. واستجابةً لذلك، وسعياً إلى دعم البرلمانات في تنفيذ ولاياتها الدستورية بأكثر الطرق فعالية، تعطي هذه الاستراتيجية الأولوية لتعزيز مشاركة الأعضاء على جميع المستويات، كما يلي:

- على المستوى الوطني، سيعزز الاتحاد البرلماني الدولي علاقاته مع كل برلمان من برلماناته الوطنية الأعضاء المئة والثلاثة والثمانين من أجل تكييف الدعم المقدَّم بشكل أفضل وتمكين البرلمانات من الحصول على المعارف والأدوات التي تحتاجها لمواجهة تحدياتها الخاصة. وسيوسِّع نطاق حضوره داخل البرلمانات الوطنية عبر إشراك عدد أكبر من البرلمانيين والموظفين البرلمانيين في كل بلد. وسيواصل تيسير التعلّم بين الأقران لمساعدة البرلمانات الأعضاء على تنظيم عملها مع الاتحاد، مما سيساعدها على تحسين تعاملها مع الاتحاد وفهمها له. وسيضع أدوات رقمية لتيسير جمع تقارير الأعضاء وتعزيز التفاعل الرقمي، بما يتيح إبراز العمليات الداخلية لكل برلمان بصورة أوضح.
- على المستوى الإقليمي، سيكيّف الاتحاد البرلماني الدولي نهجه وفقاً لاحتياجات وخصوصيات مجموعاته الجغرافية السياسية الست، مع تحسين الربط بين الأعضاء وتعزيز ارتباطهم بالعمل البرنامجي للاتحاد. وستُشجَّع هذه المجموعات على تبادل المعلومات والتعلّم المتبادل والتعاون المنتظم بشأن القضايا التي تهمها على المستوى الإقليمي، مع توفير الدعم اللازم لها. وسيوسِّع ذلك النهج المجتمعي الذي تم تجريبه في الفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٦، ويعزز العلاقات بين البرلمانات الأعضاء، ويحسن الروابط بينها خارج فعاليات الاتحاد، ويساعد على نشر النجاحات والدروس المستفادة والتحديات

في الوقت الحقيقي. وسيمكِّن النهج الإقليمي الاتحاد من ربط البرلمانات الأعضاء المهتمة بالجهات الشريكة الإقليمية المعنية القادرة على دعم ولاياتها وفقاً لظروف منطقتها، والسعي إلى معالجة التحديات الإقليمية عبر مبادرات برلمانية إقليمية موجَّهة يقودها الأعضاء حيثما كان ذلك مناسباً.

- على المستوى العالمي، سيعزز الاتحاد البرلماني الدولي قدرة البرلمانات الأعضاء على التأثير في البيئة العالمية وعمليات اتخاذ القرار المتعددة الأطراف عن طريق تعزيز التعاون والعمل المشترك. وقد أوصت البرلمانات الأعضاء، في إطار المشاورات، بأن يعزز الاتحاد مشاركة الأعضاء في جهود منع النزاعات المستقبلية. واستجابةً لذلك، سيضع الاتحاد مبادرات أكثر تنظيماً في مجال الدبلوماسية البرلمانية تهدف إلى منع النزاعات وتعزيز المشاركة والحوار والوساطة بين البرلمانات. وفضلاً عن ذلك، سيوسِّع الاتحاد نهوج التعلّم المجتمعية بشأن القضايا السياساتية ذات الأولوية، ويعزز أثر الأنشطة المشتركة عبر ربط البرلمانات ليتعلّم بعضها من بعض، وييسر الاتصالات الرقمية بين البرلمانات الأعضاء، ويسعى إلى إشراك عدد أكبر من البرلمانات الأعضاء لتعزيز التضامن على المستوى العالمي.

وسعياً إلى تعزيز جهود الحشد وبناء مجتمع برلماني أقوى، سيعمل الاتحاد البرلماني الدولي مع البرلمانات الأعضاء على وضع استراتيجية شاملة لحشد الأعضاء في عام ٢٠٢٧. وستوضِّح هذه الاستراتيجية السُبُل المحددة التي يمكن لجميع البرلمانات الأعضاء – وعددها ١٨٣ برلماناً عضواً – اتباعها للمشاركة في جهود المنظمة، وستسعى إلى تعزيز مشاركة الأعضاء الأقل نشاطاً، وتحديد التوقعات المتبادلة بين البرلمانات والاتحاد، وإبراز تفضيلات الأعضاء بشأن النهوج والموضوعات ذات الاهتمام المشترك، ورسم مسارات لتحقيق العضوية العالمية، وتحديد الأساليب المستخدمة لتتبع وتحسين مشاركة الأعضاء مع مرور الوقت.

الاستفادة من التحول الرقمي لتعزيز التأثير

تتمثل الطريقة الثانية التي ستنتهجها هذه الاستراتيجية لتعزيز المجتمع البرلماني في تحسين الاستفادة من إمكانات التحول الرقمي لتعزيز قدرة الاتحاد البرلماني الدولي على العمل. وسيتمكن الاتحاد، عن طريق تسريع تحوله الرقمي والاستفادة من الأدوات الرقمية القائمة والناشئة، من إشراك البرلمانات الأعضاء بفعالية أكبر، وتحسين الربط بينها، وتحديد الاحتياجات الناشئة، وتذليل الحواجز المرتبطة غالباً بالمسافات واللغات وفروق التوقيت. وسيتمكن الاتحاد أيضاً، عن طريق التحول الرقمي والأدوات، من تعزيز كفاءته وتحسين قدرته على تتبع تأثيره ورصده، وزيادة مستوى الشفافية.

المناصرة من أجل الاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي

أقرت البرلمانات الأعضاء، في إطار المشاورات، بتأثير وتيرة ونطاق التغيّرات التكنولوجية الحالية في قدرتها على الاضطلاع بولاياتها، وأعربت عن رغبتها في زيادة التواصل فيما بينها للوصول إلى استجابات مناسبة. فإن البرلمانيين يتعرفون تدريجياً على الاستخدامات المفيدة وغير المجدية للذكاء الاصطناعي في عملهم المتعلق بالدوائر الانتخابية، وفي جهود المناصرة، وفي دعم الديمقراطية وتعزيزها. وعلى المستوى المؤسسي، تمتلك بعض البرلمانات الأعضاء من المقومات ما يمكّنها من تعزيز جاهزيتها الرقمية، في حين لا يزال البعض الآخر يواجه صعوبات في ذلك.

وسعياً إلى تحسين دعم البرلمانات الوطنية، سيعمل الاتحاد البرلماني الدولي على تقوية الروابط بينها، مستنداً إلى عمله القائم على المستويين التاليين:

- مساعدة البرلمانات على استخدام الذكاء الاصطناعي في عملها لتعزيز مؤسساتها، بما يتماشى مع *المبادئ التوجيهية بشأن الذكاء الاصطناعي في البرلمانات* والإرشادات المرتبطة بها؛
- مساعدة البرلمانات على أداء وظائفها التشريعية والرقابية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي، وتعزيز الروابط بينها للعمل على تنفيذ رؤية لاستخدام الذكاء الاصطناعي استخداماً مسؤولاً يعود بالنفع على البشرية.

وسيوسِّع الاتحاد البرلماني الدولي جهوده الرامية إلى تعزيز النضج الرقمي للبرلمانات بدعم البرلمانات ذات المستويات المنخفضة من النضج الرقمي عن طريق ربطها بنشاط ببرلمانات أخرى لتتعلّم منها على نطاق واسع. ومن خلال تعزيز العلاقات بين البرلمانات على مستوى البرلمانيين والموظفين البرلمانيين، وتجهيزهم لاستخدام الذكاء الاصطناعي والتعامل مع الجرائم الإلكترونية والتهديدات التكنولوجية الناشئة، سيساعد الاتحاد على ضمان أن تكون جميع البرلمانات أكثر قدرة على مواجهة التحديات واغتنام الفرص المرتبطة بالتكنولوجيات الجديدة والناشئة.

وفي الوقت نفسه، يجب الاعتراف بأن الذكاء الاصطناعي مشروع عالمي رئيسي له آثار عميقة على حقوق الإنسان والديمقراطية والاقتصادات الوطنية والعالمية والسلام والأمن والتنمية المستدامة وتغيّر المناخ. ويتعين على البرلمانات أن تؤدي دوراً قيادياً لضمان تعميم فوائد الذكاء الاصطناعي على نطاق واسع، بما في ذلك في بلدان الجنوب، وأن تُخفَّف المخاطر أو تُتجنب، وأن تُفهم العواقب الأخلاقية. وبناءً على ذلك، يعتزم

الاتحاد البرلماني الدولي زيادة جهوده الرامية إلى دمج الاعتبارات الخاصة بالذكاء الاصطناعي وتداعياته في جميع مجالات عمله.

وفضلاً عن ذلك، سيواصل الاتحاد البرلماني الدولي العمل مع البرلمانات الأعضاء بشأن حوكمة الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك عن طريق تنظيم انشطة تواصل وإعلام وتوعية لفائدة الدوائر التكنولوجية والمجتمع المدني. وعلى الصعيد العالمي، لا يوجد حتى الآن إجماع بشأن حوكمة الذكاء الاصطناعي واستخدامه، ولا إطار متفق عليه للحد من استخداماته العسكرية أو حظرها. ومع تطور الذكاء الاصطناعي وتعميق الاتحاد وبرلماناته الأعضاء فهمهما الجماعي، سيدعم الاتحاد البرلمانات في تشكيل نهجها إزاء الحوكمة، بهدف وضع سياسات تضمن المساءلة وتعزز الرقابة على الذكاء الاصطناعي عبر المجالات السياساتية.

الأسس المنطقية العامة للاستراتيجية

تقوم استراتيجية الفترة ٢٠٢٧-٢٠٣١ على فكرة أن مواجهة التحديات الحالية وتحسين حياة جميع المواطنين والشعوب يتطلبان أن تمتلك البرلمانات الوطنية القوة والقدرة والإرادة اللازمة للاضطلاع بمهامها الدستورية بأكثر الطرق فعالية ممكنة. ويجب أن تكون قادرة أيضاً على التأثير والمساهمة في تشكيل البيئة العالمية وتحسين رفاه مواطنيها.

وتعتمد الاستراتيجية الجديدة على الأهداف الاستراتيجية المترابطة الثلاثة التالية:

الهدف الاستراتيجي ١ بناء برلمانات قوية وشاملة للجميع

الهدف الاستراتيجي ٢ تيسير الدبلوماسية البرلمانية والحوار البرلماني والعمل المشترك

الهدف الاستراتيجي ٣ تعزيز الاتحاد البرلماني الدولي بوصفه منظمة متجاوبة وخاضعة للمساءلة

ويتمثل الهدف النهائي في إقامة **برلمانات ديمقراطية تعمل معاً من أجل مصلحة الشعوب**.

والبرلمانات الديمقراطية هي «مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشفافة، ذات عمليات لاتخاذ القرارات مستجيبة للاحتياجات، وشاملة للجميع، وتشاركية، وتمثيلية على جميع المستويات»[٣].

وتشمل أعمال البرلمانات وصلاحياتها التشريع، والتمثيل، والإشراف، وتخصيص الميزانيات والتدقيق، وإشراك الجمهور. ويتجلى عملها المشترك من أجل الشعوب في **الأولويات السياساتية للاتحاد البرلماني الدولي المتمثلة في تغيّر المناخ؛ والتنمية المستدامة للجميع؛ والديمقراطية، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، ومشاركة الشباب؛ والسلام والأمن**.

وتقوم الاستراتيجية على أساس أن البرلمانات الديمقراطية قناة رئيسية لإحداث التغيير المنشود عندما تمتلك المعلومات اللازمة، وتتحلى بالقدرة على أداء وظائفها البرلمانية الأساسية بشكل جيد، وتكون ملتزمة بكسب ثقة شعبها والحفاظ عليها، وتعترف بنقاط ضعفها، وتتسم بالانضباط اللازم لتحسين طريقة عملها باستمرار.

وأعظم أصول الاتحاد البرلماني الدولي هو ثروة المعرفة والخبرة وحسن النية التي يمتلكها أعضاؤه. وبتعزيز البرلمانات الوطنية، وتوطيد العلاقات عبر المجتمع البرلماني، وبناء التضامن، والاستفادة من الأدوات التكنولوجية الفعالة، ومواصلة الابتكار، والحفاظ على نهج مرن ومتجاوب بالشراكة مع من يساعدون البرلمانات على تعزيز مهامها، سيحرز الاتحاد تقدماً ويواصل النتائج المحققة، تماشياً مع شعاره التوجيهي «من أجل الديمقراطية، من أجل الجميع».

٣ وفقاً للتعريف الوارد في أداة الاتحاد البرلماني الدولي «*مؤشرات من أجل برلمانات ديمقراطية*».

الأهداف الاستراتيجية

الهدف الاستراتيجي ١ – بناء برلمانات قوية وشاملة للجميع

يهدف الاتحاد البرلماني الدولي إلى تزويد البرلمانات بالمعارف والمهارات التي تحتاجها لتكون مؤسسات ديمقراطية فعالة وخاضعة للمساءلة وشفافة، ذات عمليات لاتخاذ القرارات مستجيبة للاحتياجات، وشاملة للجميع، وتشاركية، وتمثيلية. ويجب على البرلمانات، بوصفها ركائز الديمقراطية، أن تقيم علاقات قوية مع الجهات التنفيذية، وأن تستند إلى البيانات والأدلة لإجراء مداولات محكمة واتخاذ قرارات سليمة. ويجب أن تكون البرلمانات مرنة، وقادرة على مواجهة التحديات الحالية والمستقبلية، ومزودة بالموارد اللازمة عن طريق التمويل الكافي والعلاقات مع البرلمانات الأخرى. وقد أشارت البرلمانات الأعضاء، في السنوات القليلة الماضية، إلى تراجع الثقة العامة بوصفه تحدياً رئيسياً، وإلى الحاجة إلى

العمل مع البرلمانات الأخرى لتحديد وتجميع الممارسات والعمليات والشراكات التي يمكن أن تساعد على تعزيز ثقة المواطنين وإيمانهم بالبرلمان والحفاظ عليهما.

وسعياً إلى تعزيز مشاركة الأعضاء في تحقيق الهدف الاستراتيجي ١، ومساعدة البرلمانات على تعزيز ثقة الجمهور، سيعمل الاتحاد البرلماني الدولي على ربط البرلمانيين والموظفين البرلمانيين بالموارد التي يحتاجونها، واستخدام التعلّم بين الأقران للجمع بين البرلمانات التي تواجه تحديات مماثلة. وسيعمل الاتحاد أيضاً على حشد عدد أكبر من البرلمانات الأعضاء لتعزيز التضامن مع البرلمانيين المعرضين للخطر، ولجمع البرلمانات الأعضاء والأعضاء المنتسبين والجهات الشريكة من أجل التعلّم معاً. وستزيد هذه الاستراتيجية من تأثير الدعم الحالي الذي يقدِّمه الاتحاد عبر ما يلي:

- **الاستفادة من المعارف والأدوات والمعايير وأنشطة بناء القدرات بين الأقران لتحسين أداء جميع البرلمانات**

  يعمل الاتحاد البرلماني الدولي بوصفه مركزاً للمعرفة البرلمانية والبحث والخبرة البرلمانية. وتُعدّ منصة Parline (منصة الاتحاد للبيانات الخاصة بالبرلمانات) مصدراً موثوقاً به ومتحققاً منه للبيانات البرلمانية تستند إليه وسائل الإعلام والجهات الشريكة في حالات كثيرة. ويقوم الاتحاد، في إطار عمله اليومي، بربط البرلمانات والبرلمانيين بخبراء وأعضاء آخرين في المجتمع البرلماني فيما يتعلق بمجموعة واسعة من الموضوعات. ومع ذلك، توجد فرصة لتعزيز التكامل بين البيانات والمعايير والقواعد والمنتجات المعرفية الخاصة بالاتحاد مع مواد الجهات الأخرى للوصول إلى عدد أكبر من البرلمانات وتوسيع نطاق التأثير.

  وسيعزز الاتحاد البرلماني الدولي نهجه عبر المسارات الثلاثة التالية: (١) زيادة مشاركة البرلمانيين والموظفين البرلمانيين لتمكينهم من الانتفاع بالمعايير والقواعد والخبرات والأدوات المصممة خصيصاً لاحتياجاتهم وربطهم ببرلمانات تواجه تحديات مماثلة؛ (٢) وترشيد ما يقدِّمه الاتحاد من دعم تقني للوظائف الأساسية للبرلمانات، ودعم هيكلي للعمليات الشاملة للجميع، وأنشطة لبناء القدرات وفقاً للأولويات السياساتية المواضيعية من أجل إبراز الطرق الأكثر تكاملاً التي تعمل بها البرلمانات اليوم والترابط بين القضايا التي تواجه البرلمانات؛ (٣) والعمل مع البرلمانات الأعضاء والأعضاء المنتسبين والجهات الشريكة لتبادل المعارف والخبرات والتعلّم معاً على أساس منتظم أكثر. وتشمل مجالات التعاون تحسين وصول البرلمانات إلى البيانات حتى تتمكن من اتخاذ قرارات مبنية على الأدلة، والترويج للمعايير الموضوعة، بما فيها *المبادئ المشتركة لدعم البرلمانات، والمؤشرات من أجل البرلمانات الديمقراطية*،

وإعداد طبعة جديدة من *التقرير البرلماني العالمي* الرائد بشأن قدرة الديمقراطية على الصمود أمام الضغوط المتعددة التي تواجه البرلمانات، وتبادل الآراء بشأن القضايا الناشئة التي تواجه البرلمانات.

وفضلاً عن ذلك، سيواصل الاتحاد البرلماني الدولي تعزيز القدرات البرلمانية للدفع قدماً بالأولويات السياساتية الرئيسية عن طريق إزكاء الوعي وبناء المعرفة بشأن القضايا الرئيسية في صفوف البرلمانيين، ودعم البرلمانات في تحديد مجالات التطوير، وتبادل البيانات بشأن الممارسات الفعالة، وتمكين البرلمانات من الوصول إلى أحدث الأدلة العلمية، والربط بين البرلمانات العاملة على قضايا متشابهة، وبناء قدرة البرلمانات على تعزيز مشاريع التشريعات الخاصة بهذه الموضوعات، والإشراف على تنفيذ الاتفاقات الدولية المتعلقة بهذه الأولويات السياساتية على المستوى الوطني. وكما هو موضَّح في قسم الأولويات السياساتية، سيستمر الاتحاد في دعم البرلمانات لسد الفجوة بين الالتزامات العالمية والواقع الوطني.

وسيولي الاتحاد البرلماني الأولي الأولوية لدعم البرلمانات الأكثر ضعفاً، والبرلمانات المتضررة من النزاعات، والبرلمانات الانتقالية، والبرلمانات العاملة في فترة ما بعد النزاعات، وبرلمانات الدول الجزرية الصغيرة النامية. ومن أبرز إنجازات الفترة الاستراتيجية ٢٠٢٢-٢٠٢٦ دعم الاتحاد للبرلمانات الانتقالية في غرب ووسط أفريقيا. ويعتزم الاتحاد مواصلة التعاون مع هذه البرلمانات ودعم البرلمانات التي تتعرض أنظمتها الديمقراطية للخطر أو للعنف أو النزاعات، وتلك التي يمكن أن تستفيد من مزيد من التواصل مع المجتمع البرلماني والدعم منه. وسيُقترن هذا الدعم ببحوث بشأن الأسباب الجذرية لتراجع الديمقراطية، إلى جانب تجديد جهود الدبلوماسية البرلمانية الرامية إلى منع النزاعات وتوفير الوساطة، بما في ذلك تنمية مهارات البرلمانيين لضمان استدامة هذه الجهود.

- **تعزيز الدعم المقدَّم إلى البرلمانيين المعرضين للخطر**

لا يمكن لأي برلمان أن يؤدي مهامه ما لم يكن أعضاؤه بمنأى عن الخوف والأذى وقادرين على الاضطلاع بمهامهم. ويصادف عام ٢٠٢٦ الذكرى الخمسين لتأسيس لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين التابعة للاتحاد البرلماني الدولي، وهي الآلية الدولية الوحيدة المكلفة بحماية البرلمانيين الذين يتعرضون للإساءة وسوء المعاملة وحتى التهديد بالقتل، وبالدفاع عنهم. وقد ارتفع عبء قضايا اللجنة بنسبة ٣٠٪ منذ عام ٢٠٢٢، نتيجة تزايد أعمال التهديد والترهيب (على مستوى الدولة أو الجمهور) والمضايقة. وسيعزز الاتحاد دعمه عبر البحث عن أساليب جديدة للتعاون من أجل

بناء التضامن بين البرلمانيين. وسيواصل أيضاً عمله الرامي إلى دعم البرلمانيات اللواتي يواجهن التمييز الجنسي والتحرش والعنف.

- **تعزيز بناء القدرات لإقامة برلمانات شاملة للجميع ودعم البرلمانيين الشباب والبرلمانيات**

ترى البرلمانات الأعضاء أن أحد أبرز إنجازات الفترة الاستراتيجية ٢٠٢٢-٢٠٢٦ هو مساهمة الاتحاد البرلماني الدولي في تعزيز البرلمانات لتمكين البرلمانيات، والعمل من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين، ودعم البرلمانيين الشباب، وبناء مؤسسات تمثيلية وشاملة للجميع. ومع ذلك، شهد عدد البرلمانيين الشباب ركوداً عالمياً في السنوات الثلاث الماضية، وتباطأت وتيرة زيادة نسبة النساء في البرلمانات تباطؤاً كبيراً. وسيعمل الاتحاد على توسيع نطاق دعمه لضمان تمكين جميع البرلمانات من العمل بوصفها مؤسسات مراعية للاعتبارات الجنسانية بغية مساعدة بلدانها على تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين البرلمانيين من جميع الفئات العمرية عن طريق تعزيز إدماج الفئات الممثلة دون النصاب، بما يشمل تقديم دعم موجَّه إلى الشابات والبرلمانيين ذوي الإعاقة وغيرهم. وسيدعم أيضاً التزامات البرلمانيين الرجال بتعزيز المساواة بين الجنسين.

- **مساعدة البرلمانات على الاستفادة من التكنولوجيات الناشئة، بما فيها الذكاء الاصطناعي، والنهوج المبتكرة الأخرى**

يدعم مركز الابتكار في البرلمان التابع للاتحاد البرلماني الدولي التنمية الرقمية للبرلمانات عبر التعلّم بين الأقران منذ تأسيسه في عام ٢٠١٨. وتماشياً مع الأولوية المرتبطة بالتحول الرقمي والذكاء الاصطناعي، سيبني الاتحاد في الفترة الاستراتيجية المقبلة على النتائج المحققة حتى الآن عن طريق (١) دعم البرلمانات المهتمة لاعتماد *إطار النضج في استخدام الذكاء الاصطناعي في البرلمانات*، وهو إطار تقييم ذاتي يتيح للبرلمانات استخدام الذكاء الاصطناعي استخداماً مسؤولاً واستراتيجياً يتناسب مع سياقها ويحافظ على الديمقراطية؛ (٢) وتوسيع نطاق الدعم المقدَّم إلى البرلمانات ذات المستويات المنخفضة من النضج الرقمي بربطها بنشاط بالبرلمانات الأخرى وبمركز الابتكار في البرلمان من أجل تيسير التعلّم بين الأقران في المجالات التي تحتاج فيها إلى الدعم. وبتعزيز العلاقات بين البرلمانات وتزويدها بالقدرات اللازمة لمواجهة التهديدات السيبرانية والمخاطر الناشئة، سيساعد الاتحاد على ضمان أن تكون جميع البرلمانات أكثر قدرة على مواجهة التحديات واغتنام الفرص المرتبطة بالتكنولوجيات

الجديدة والناشئة بفضل ما يولده التعاون فيما بينها من ذكاء جماعي. وقد يساعد ذلك أيضاً على سد الفجوات الرقمية القائمة.

وسيعمل الاتحاد البرلماني الدولي أيضاً على تحسين دعم البرلمانات والبرلمانيين والموظفين البرلمانيين لتوسيع قدرتهم على الحوكمة الاستباقية. وقد أنشأت برلمانات عدة، في الفترة الاستراتيجية الحالية، لجاناً معنية بالمستقبل للتنبؤ بالتحديات والمخاطر وبحث الحلول المحتملة، مما ساعدها على أن تكون أكثر تطلعاً إلى المستقبل وعلى بناء القدرة المؤسسية على الصمود. وأشارت البرلمانات الأعضاء، في إطار المشاورات، إلى المستوى غير المسبوق من المخاطر المترابطة والمتزامنة التي تواجه البرلمانات وتفاقم حالة عدم اليقين بوصفهما تحديين رئيسيين. وسيواصل الاتحاد دعم البرلمانات عبر نهج قائم على التعلّم بين الأقران بغية جمع الأعضاء لتبادل أفضل الممارسات في مجال الحوكمة الاستباقية من أجل المساعدة على دعم البرلمانات والبرلمانيين والموظفين البرلمانيين في مجالات مسؤولياتهم.

الهدف الاستراتيجي ٢ – تيسير الدبلوماسية البرلمانية والحوار البرلماني والعمل المشترك

كان تعزيز الحوار بين البرلمانات والبرلمانيين الأداة الرئيسية للاتحاد البرلماني الدولي في ترسيخ التفاهم والسلام والتعاون منذ تأسيسه. وقد أدى تصاعد الاستقطاب الاجتماعي والسياسي، وتزايد عدد النزاعات، والتحديات التي تواجه النظام المتعدد الأطراف في السنوات الخمس الماضية إلى تزايد الطلب على تعزيز الدبلوماسية البرلمانية. وفي الوقت نفسه، يتطلب التقدم في الأولويات السياساتية الرئيسية توطيد العمل المشترك، وتعزيز التعاون، ودعم الالتزامات الدولية، وبناء الثقة في النظام المتعدد الأطراف عن طريق تعزيز المشاركة فيه وإبراز نجاحاته.

وسعياً إلى توحيد النهوج القائمة، وبناء المجتمع البرلماني، وزيادة مشاركة الأعضاء في تحقيق الهدف الاستراتيجي ٢، سيبحث الاتحاد البرلماني الدولي عن أساليب جديدة للتعاون بالتركيز على منع النزاعات، والوساطة، والبرلمانات الضعيفة. وسيعزز الدبلوماسية البرلمانية على المستويين الإقليمي والعالمي، ويجمع عدداً أكبر من البرلمانات الأعضاء للتعلّم والتبادل بين الأقران، ويربط البرلمانات الأعضاء بالجهات الشريكة الإقليمية للعمل معاً على تعزيز ولاياتها، ويقوي جمعيات الاتحاد عبر زيادة أثر القرارات الصادرة عنه بتعزيز تنفيذها.

وستزيد هذه الاستراتيجية من تأثير الجهود الحالية للاتحاد البرلماني الدولي في مجال الدبلوماسية البرلمانية والحوار والعمل المشترك عن طريق ما يلي:

- **تعزيز مكانة جمعية الاتحاد البرلماني الدولي بوصفها منصة للحوار، وتحفيز المواقف البرلمانية المشتركة، والشمول، وزيادة مشاركة الأعضاء ومتابعتهم**

تُعدّ جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي محفلاً أساسياً لاجتماع البرلمانات الأعضاء، والاستماع المتبادل، والتعلّم، وممارسة الدبلوماسية البرلمانية، وإيجاد قواسم مشتركة، والتعبئة للعمل المشترك. ونظراً للتحديات التي تواجه التعددية، سيعزز الاتحاد دوره بوصفه جهة حاشدة للبرلمانات، ويعمل على جعل الجمعيات أمثلة فعالة على قوة التعاون البرلماني. وسيعمل أيضاً على جعل الجمعيات أكثر شمولاً بتوسيع المساحة المتاحة للبرلمانات الأعضاء لتنظيم فعاليات جانبية رسمية وغير رسمية بشأن القضايا التي تهمها، وضمان إقامة روابط بين البرلمانات التي تواجه مواطن ضعف فريدة – مثل برلمانات الدول الجزرية الصغيرة النامية – بنظيراتها وبالجهات الشريكة القادرة على دعمها.

وتُعدّ الجمعيات أيضاً قناة رئيسية للعمل المشترك. وهي تُعقد مرتين في السنة وتجتمع فيها البرلمانات الأعضاء لإعداد واعتماد قرارات بشأن مجموعة واسعة من الموضوعات. وعلى الرغم من أن القرارات تتضمن توصيات بشأن كيفية تنفيذها في صفوف البرلمانات الأعضاء، فقد اقتُرح في إطار المشاورات تعزيز تواصل الاتحاد البرلماني الدولي مع البرلمانات الأعضاء لتعميم الممارسات الجيدة في تنفيذ القرارات، وتبادل الخبرات، وضمان استدامة الجهود. وسيُعاد النظر في آليات تقديم تقارير البرلمانات الأعضاء لتيسير تقديم المعلومات عن سُبل تنفيذ قرارات الاتحاد، والإجراءات المتخذة بشأنها، وتتبع تنفيذها بشكل أفضل من أجل تعزيز المساءلة. وفضلاً عن ذلك، سيستفيد الاتحاد من إمكانات التفاعل الرقمي والاتصالات الرقمية لتعميم جهود البرلمانات الأعضاء وإبرازها.

وسيستفيد الاتحاد البرلماني الدولي أيضاً من جمعياته لربط عمله السياسي بأولوياته السياساتية على نحو أفضل (انظر القسم التالي) عن طريق إزكاء وعي البرلمانات وتعزيز معرفتها وقدرتها على الإشراف وتنفيذ الاتفاقات الدولية المتعلقة بهذه القضايا الرئيسية. وسيكلِّف هيئاته المتخصصة بالمساهمة في تنفيذ الأولويات السياساتية المحددة في الاستراتيجية عن طريق عملها لضمان مزيد من التماسك والتوافق بين العناصر السياسية والبرنامجية.

- **زيادة الاستثمار في الدبلوماسية البرلمانية، ومنع النزاعات، وتعزيز مهارات البرلمانيين من أجل بناء السلام**

يجمع الاتحاد البرلماني الدولي برلمانيين من أنظمة سياسية وسياقات مختلفة ومتعارضة للاجتماع والاستماع وتبادل الخبرات على قدم المساواة. ولكن سعياً إلى الاستجابة لتزايد عدد النزاعات والتحديات التي تواجه النظام المتعدد الأطراف في الفترة الاستراتيجية ٢٠٢٢-٢٠٢٦، اقترحت البرلمانات الأعضاء أن يعزز الاتحاد جهود الدبلوماسية البرلمانية القائمة ويبذل المزيد من الجهود لتعزيز مكانته الفريدة بوصفه جهة حاشدة محايدة وموثوقاً بها للحوار.

وستعزز هذه الاستراتيجية الجهود القائمة عن طريق نهج أكثر تنظيماً يركِّز على منع النزاعات، والتواصل والتعاون، والحوار، والوساطة بين البرلمانات. وسيكون بناء السلام مجال التركيز الرئيسي. وستُنفَّذ المبادرة بقيادة الأعضاء، وسيوسَّع نطاقها أو يُقلَّص بحسب الاحتياجات السياقية، وستشمل بناء قدرات البرلمانيين المشاركين بهدف تنمية مهاراتهم في مجال الحوار السياسي بطريقة تكمِّل الدبلوماسية الحكومية.

وسعياً إلى دعم أنشطة الدبلوماسية البرلمانية الموسَّعة في مجال منع النزاعات وتوفير خدمات الوساطة فضلاً عن زيادة التأثير، سيدمج الاتحاد البرلماني الدولي الجهود القائمة في مجالات منع النزاعات، ومكافحة الإرهاب، والحوار بين الأديان، والسلام لمساعدة البرلمانات على اتباع نهج شامل إزاء الأمن المشترك والأمن البشري، مع دعم الجهود المبذولة عن طريق بناء القدرات الوطنية.

- **تعزيز القيادة والحوار على المستوى الإقليمي**

في إطار المشاورات، أشارت البرلمانات الأعضاء عبر المجموعات الجغرافية السياسية المختلفة إلى الحاجة إلى زيادة سبل التفاعل خارج الفعاليات القائمة وبطريقة تشمل جميع البرلمانات الأعضاء. وسيؤدي تعزيز دور المجموعات الجغرافية السياسية الست التابعة للاتحاد البرلماني الدولي، وتنظيم أنشطة توعية خاصة لدوائر مثل برلمانات الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى إيجاد الوسائل اللازمة للبرلمانات الأعضاء من أجل تبادل الآراء والتعلّم والتعاون بشأن القضايا التي تهمها على المستوى الإقليمي. وسيمكِّن ذلك الاتحاد من تكييف دعمه بشكل أفضل وفقاً لاحتياجات البرلمانات الأعضاء، وزيادة حضوره داخل البرلمانات الوطنية، والربط بين البرلمانيين ذوي الاهتمامات المتشابهة، وتعزيز التعلّم بين الأقران حضورياً أو عبر الإنترنت.

- **بناء الدعم للتعددية وعمليات الاستعراض الرئيسية الخاصة بحقوق الإنسان والتنمية في الأمم المتحدة**

إلى جانب مساعدة المزيد من البرلمانات على اتخاذ إجراءات بشأن التزاماتها العالمية، سيواصل الاتحاد البرلماني الدولي دعم البرلمانات في الوفاء بالتزاماتها الدولية وسيوسِّع نطاق ذلك الدعم عن طريق تعزيز المشاركة البرلمانية في دورة المعاهدات بأكملها، بما في ذلك التشجيع على توقيع الاتفاقات الدولية والتصديق عليها، ودعم تنفيذها، وتعزيز الإشراف البرلماني على عمليات الاستعراض المعنية بها.

ومن خلال التعلّم بين الأقران، وبناء القدرات، والمنتجات المعرفية، والحوار مع الجهات الشريكة الدولية، سيساعد الاتحاد البرلماني الدولي بشكل أكبر على ضمان إدراج الالتزامات العالمية في التشريعات الوطنية والسياسات العامة وأعمال التدقيق البرلماني. وسيعزز الاتحاد دعمه للبرلمانات المشاركة في عمليات الاستعراض الخاصة باتفاقية حقوق الطفل، وعملية الاستعراض الدوري الشامل، وعملية استعراض اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، وتنفيذ اتفاق باريس، وعملية الاستعراض الوطنية الطوعية التي تتتبع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسيتواصل الاتحاد مع البلدان الخاضعة للاستعراض في إطار تلك الآليات لتشجيعها على إدماج البرلمانيين في الوفود الوطنية. وسيستمر في التواصل معها وتعزيز الجهود المبذولة عن طريق الربط بين البرلمانيين المشاركين من البلدان الخاضعة للاستعراض ونظرائهم من البلدان التي خضعت للاستعراض مؤخراً في سياقات مماثلة. وسيبني على الجهود القائمة لإسماع أصوات البرلمانات في مفاوضات الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية بشأن الاتفاقات الرئيسية. ونظراً إلى التحديات الحالية التي تواجه الأمم المتحدة، يمكن لتوطيد التعاون أن يساعد على الاستفادة من التأثير الجماعي وتسريع التقدم في القضايا الرئيسية التي تتطلب تعاوناً عالمياً.

الهدف الاستراتيجي ٣ – تعزيز الاتحاد البرلماني الدولي بوصفه منظمة متجاوبة وخاضعة للمساءلة

الثقة والاحترام والشفافية والتجاوب والمساءلة المتبادلة هي الأسس التي يقوم عليها عمل الاتحاد البرلماني الدولي. وتتطلب احتياجات البرلمانات الأعضاء والسياق الجغرافي السياسي الراهن من الاتحاد أن يعمّق تأثيره على جميع المستويات، وأن يسّرع وتيرة عمله ويحافظ على استدامته. ولتحقيق ذلك، يجب على الاتحاد أن يعزز تعاونه مع الجهات الشريكة والأعضاء المنتسبين، وأن يمتلك أنظمة وعمليات داخلية تمكِّنه من خدمة برلماناته الأعضاء على أفضل وجه.

وسعياً إلى تعزيز مشاركة الأعضاء في تحقيق الهدف الاستراتيجي ٣، سيعمل الاتحاد البرلماني الدولي على ربط البرلمانات الأعضاء بالجهات الشريكة القادرة على تعزيز ولاياتها وقدراتها الرقابية، وتوجيه الاتصالات بشكل أفضل نحو مجالات اهتمام البرلمانات الأعضاء، وتعزيز التفاعل الرقمي، وتسريع التحول الرقمي للمنظمة لخدمة مصالح البرلمانات الأعضاء بصورة أفضل.

وستزيد هذه الاستراتيجية من أثر الاتحاد البرلماني الدولي وخضوعه للمساءلة عن طريق ما يلي:

- **تعزيز المساءلة على جميع المستويات وتيسيرها**

يشارك الاتحاد البرلماني الدولي في عملية تقديم البرلمانات الأعضاء تقارير سنوية وفق نموذج تناوبي يقدّم فيه ثلث البرلمانات الأعضاء تقريراً سنوياً عن أنشطتها. وفضلاً عن ذلك، يشارك ممثلو البرلمانات الأعضاء التي تحضر اجتماعات الاتحاد شخصياً في جلسات للمساءلة يعرضون إبّانها التقدم المحرز في تنفيذ الأولويات السياساتية والإجراءات المتخذة عملاً بقرارات الاتحاد. ومع ذلك، كشفت المشاورات أن العملية الحالية قد تكون شاقة على البرلمانات الأعضاء ولا تبيِّن جميع الإجراءات المتخذة بشكل كافٍ. وتوجد أيضاً فرصة لاستخدام الاتحاد تقارير الأعضاء أداةً للرصد والتقييم. وبناءً على ذلك، سيستند الاتحاد إلى العملية الراهنة لتقديم التقارير وسيعززها، مستفيداً من الأدوات الرقمية ومن جهود الحشد المعززة المتوخاة في هذه الاستراتيجية. والغاية هي أن يسهم توطيد العلاقات بين البرلمانات الأعضاء في اتخاذ المزيد من الإجراءات وتعزيز المساءلة المتبادلة.

وسيعمل الاتحاد البرلماني الدولي أيضاً على الحفاظ على حوكمته الجيدة، بعد أن اعتمدت البرلمانات الأعضاء عدداً قياسياً من سياسات الحوكمة والمساءلة في الفترة الاستراتيجية ٢٠٢٢-٢٠٢٦، بما في ذلك سياسات بشأن حماية البيانات الشخصية، والإبلاغ عن المخالفات، ومكافحة التحرش في جمعيات الاتحاد وفعالياته، ومدونة سلوك لمسؤولي الحوكمة في الاتحاد، وتعديلات على النظام الأساسي للاتحاد وقواعده من أجل التشجيع على تعزيز الشمول والتمثيل. وفضلاً عن ذلك، أُحرز تقدم في سياسة الاستدامة، ودمج الاعتبارات الجنسانية، وتنفيذ النهوج قائمة على حقوق الإنسان.

ونظراً إلى توفر تلك السياسات، ستركِّز الفترة ٢٠٢٧-٢٠٣١ على تطبيق هذه السياسات وتنفيذها وتوسيع نطاق التقيّد بها عبر أعضاء المنظمة. وتوجد فرصة لتعزيز المعايير والتوقعات وتحديدها بشكل أفضل من أجل الحفاظ على الحوكمة الجيدة للاتحاد.

وسيزيد الاتحاد البرلماني الدولي أيضاً استثماراته في آليات الرصد والتقييم لزيادة الشفافية وتحسين تتبع تأثيره. وقد استثمر الاتحاد منذ عام ٢٠٢٢ في تحسين آليات الرصد والتقييم عن طريق تحسين عمليات تتبع جميع الأنشطة، وإجراء عمليات متابعة بعد الأنشطة، وتوسيع نطاق تدريب موظفي الأمانة، والنشر السنوي لتقرير الوقع والأثر. ومع ذلك، كشفت المشاورات مع البرلمانات الأعضاء والجهات المانحة عن الحاجة إلى توحيد النهج الحالي، وتقديم تقارير أكثر انتظاماً وأبسط أسلوباً عن النتائج، وتخصيص موارد أكبر لمتابعة أنشطة البرلمانات بغية إظهار تأثير الاتحاد داخل البرلمانات الوطنية أولاً بأول.

وبناءً على ذلك، سيضع الاتحاد البرلماني الدولي عملية ونهجاً شاملين لجميع أنشطته. وسيشمل ذلك وضع أدوات للتخطيط المشترك للأنشطة عبر المنظمة ومع البرلمانات الأعضاء، وآليات رصد وتقييم متكاملة لجميع مجالات النتائج، وتقارير ربع سنوية عن الأهداف، وآلية تتيح وتيسِّر جمع البيانات من البرلمانات الأعضاء في الوقت الحقيقي. وسيرسي ذلك النظام، بمجرد إنشائه، أساساً مشتركاً لتقييم أنشطة الاتحاد وزيادة الشفافية إزاء البرلمانات الأعضاء والجهات المانحة بشأن تأثيره.

- **تحسين ترشيد الشراكات الاستراتيجية للحفاظ على الأثر الطويل الأمد**

يعمل الاتحاد البرلماني الدولي بانتظام مع خبراء ومنظمات شريكة وأعضاء منتسبين لإنتاج منتجات معرفية وإعداد أنشطة لبناء القدرات، وتنظيم فعاليات وأنشطة مشتركة، سواء عبر الإنترنت أو حضورياً. وقد وسَّع نهجه في الفترة الاستراتيجية

٢٠٢٢-٢٠٢٦ بالعمل على ربط البرلمانات بمنظومة من الجهات الفاعلة تشمل جهات شريكة متعددة الأطراف مثل الأمم المتحدة وهيئاتها المتخصصة (اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة العمل الدولية، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة)، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، والمجتمع المدني، والخبراء التكنولوجيين، والعلميين، والأوساط الأكاديمية، فضلاً عن هيئات مثل معاهد التدقيق الوطنية، وتساعد البرلمانات على تعزيز ولاياتها وتحسِّن قدراتها الرقابية. وسعياً إلى تعزيز التأثير والاستجابة للسياق المتغيّر، سيقوم الاتحاد بتوحيد استراتيجيته القائمة وإضفاء طابع رسمي عليها، مركِّزاً دوره على المجال الذي يتمتع فيه بمكانة فريدة لإحداث فرق - وهو مجال تعزيز البرلمانات. وسيتطلب ذلك اتباع نهج طويل الأمد يتمحور حول محورين هما الاعتماد على الجهات الشريكة الفاعلة على المستوى الوطني لمساعدة البرلمانات على ضمان استدامة تأثيرها، والعمل مع الجهات الشريكة على مستوى الأنظمة والجهات الفاعلة عالمياً لإحداث فرق على مستوى القطاع. وستتوافق الاستراتيجية الجديدة مع نهوج بناء القدرات لدى الاتحاد، وستكون مصحوبة باستراتيجية تمويل للمساعدة على ضمان استدامة عمل الاتحاد.

- **نهج ثلاثي لتعزيز أنشطة التواصل والإعلام**

تؤدي أنشطة التواصل والإعلام دوراً محورياً في تنفيذ الرؤية المحددة في استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي. وقد ابتكر الاتحاد، منذ عام ٢٠٢٢، أشكالاً جديدة من المحتوى، وضاعف تفاعله عبر الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، وضاعف عدد الجهات المعنية في قاعدة بياناته أربع مرات، وحقق زيادة كبيرة في التغطية الإعلامية للمنظمة.

وسيستند الاتحاد البرلماني الدولي إلى النتائج المحققة في الفترة الاستراتيجية ٢٠٢٧-٢٠٣١ بالتركيز على ثلاثة أهداف. فسيتيح تشكيل السرد بشأن البرلمانات للاتحاد البرلماني الدولي تعزيز مكانته بوصفه مصدراً موثوقاً به ومتحققاً منه للمعلومات من أجل البرلمانات وعنها فضلاً عن منصةٍ لتبادل المعلومات بين البرلمانات. وسيؤدي تنشيط وإشراك الجمهور الأساسي المكوَّن من ٤٤٠٠٠ برلماني في مختلف أنحاء العالم إلى تعزيز تفاعل الأعضاء، وتوطيد العلاقات بين البرلمانات الأعضاء، وتيسير زيادة التفاعل مع محتويات الاتحاد، وفعالياته، ومنصاته، والتعلّم

بين الأقران. وأخيراً، ستساعد تجربة أشكال وأدوات جديدة (مثل الذكاء الاصطناعي) الاتحاد على استخدام موارده استخداماً أكثر استراتيجية وفعالية، والاستمرار في الابتكار جنباً إلى جنب مع برلماناته الأعضاء، وجذب جماهير أوسع وأكثر تنوعاً. وسيعزز إبراز مكانة الاتحاد لدى هذه الجماهير المتنوعة أهمية الدور الرئيسي للبرلمانات في مجال الحوكمة الديمقراطية، مما سيؤدي في نهاية المطاف إلى تعزيز البرلمانات الأعضاء وتعميق تأثير الاتحاد.

وتتماشى هذه الأهداف الخاصة بأنشطة التواصل والإعلام مع الأهداف الاستراتيجية العامة للاتحاد البرلماني الدولي. وإلى جانب الاستمرار في تعزيز أنشطة التواصل والإعلام، ستكون هذه الأنظمة وسيلة رئيسية لتنفيذ الاستراتيجية المؤسسية الشاملة للاتحاد. ويرد في الصفحة التالية إطار يقدِّم المزيد من التفاصيل في هذا الشأن.

- **تسريع التحول الرقمي لفعاليات الاتحاد البرلماني الدولي وأساليب عمله**

يتمثل التركيز الأساسي لاستراتيجية التحول الرقمي الحالية للاتحاد البرلماني الدولي في تقديم خدمات أفضل للبرلمانات الأعضاء. وعلى الرغم من إحراز تقدم كبير في الفترة الاستراتيجية ٢٠٢٢-٢٠٢٦ – بما في ذلك توسيع نطاق الفعاليات عبر الإنترنت – فقد أشارت البرلمانات الأعضاء إلى ضرورة تسريع الجهود الحالية لتنظيم فعاليات خالية تماماً من الورق. ويتعين أيضاً تعزيز العمليات وإدارة البيانات وإدماج خطط لزيادة التفاعل الرقمي للبرلمانات الأعضاء في الفترة ٢٠٢٧-٢٠٣١ ضمن الخطط الحالية. وسيمكِّن ذلك الاتحاد من تحسين الاستجابة للاحتياجات الحالية والمستقبلية للبرلمانات الأعضاء، والربط بين البرلمانات، وتعزيز المجتمع البرلماني.

استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي بشأن التواصل والإعلام للفترة ٢٠٢٧-٢٠٣١

تدعم استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي بشأن التواصل والإعلام الاستراتيجية المؤسسية العامة وتوفر إطاراً لتوجيه أنشطة التواصل والإعلام في الفترة الاستراتيجية ٢٠٢٧-٢٠٣١، مع الحفاظ على هامش من المرونة يتيح التجربة وتصحيح المسار في ظل الواقع السريع التطور لوسائل الإعلام وأنشطة التواصل والإعلام. وقد صُممت الاستراتيجية لاغتنام الفرص الناشئة والتخفيف من المخاطر الناتجة عن التغيّرات المستمرة في طريقة إنتاج المعلومات وتوزيعها واستهلاكها.

ويتمثل **الغرض** العام من أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي في مجال التواصل والإعلام في ترسيخ مكانة الاتحاد بوصفه مصدراً مرجعياً للمعلومات من أجل البرلمانات وعنها ومنصة لتبادل المعلومات بين البرلمانات عن طريق إنتاج معلومات موثوق بها، وسرد قصص إيجابية عن العمل البرلماني، والتواصل مع ٤٤٠٠٠ برلماني وجهة معنية في مختلف أنحاء العالم وتشجيعهم على التواصل فيما بينهم.

وفي عالم ما بعد الحقيقة، يكمن **التحدي** في انتشار المعلومات المغلوطة التي تشكل تهديداً كبيراً للأنظمة الديمقراطية. فانتشار المحتويات غير المؤكدة والمولدة بالذكاء الاصطناعي – والتي غالباً ما تكون خبيثة – إلى جانب غياب آليات التحقق في بعض المنصات، يسهمان في تآكل الثقة في الحياة السياسية والمؤسسات ومنها البرلمانات. وفي الوقت نفسه، يشير الاستياء المتزايد لدى الجيل زد من البرلمانات والسياسيين إلى وجود خطر، لكنه يتيح أيضاً فرصة لإعادة التفاعل مع هذا الجمهور عبر محتوى ورسائل أصيلة أكثر.

ويتمتع الاتحاد البرلماني الدولي، بوصفه جهة منتجة للمحتوى، **بفرصة** فريدة لتعزيز مكانته بصفته مصدراً مشروعاً وموثوقاً به للمعلومات عن البرلمانات والعاملين فيها. وبنشر الحلول البرلمانية والأصوات المتنوعة والممارسات الجيدة باستمرار، يمكن للاتحاد أن يساعد على إعادة بناء الثقة في المؤسسات وإظهار التأثير الملموس للعمل البرلماني في حياة الناس.

وفي الفترة ٢٠٢٧-٢٠٣١، سيتمحور **نهج** الاتحاد البرلماني الدولي إزاء التواصل والإعلام حول إلهام البرلمانيين وتحفيزهم ليكونوا سفراء فاعلين ورسلاً قادرين على توسيع تأثير الرسائل وتعزيز انتشارها. والهدف هو جذب البرلمانيين إلى الاتحاد بفضل القيمة المضافة الملموسة التي يجلبها لعملهم – وهي القدرة على بناء علاقات مع زملائهم، والتعلّم من أقرانهم والتفاعل معهم، وتحسين فهم أكثر القضايا تعقيداً في العالم، وتحسين النتائج للأشخاص الذين يمثلونهم في نهاية المطاف. وستسعى أنشطة التواصل والإعلام إلى تشكيل السرد بشأن دور البرلمانات في تقديم حلول للتحديات العالمية.

وسيُحقق ذلك عن طريق الأهداف الثلاثة التالية:

١- تشكيل السرد بشأن البرلمانات عن طريق:

- إنتاج محتوى جذاب وقصصي مصمم خصيصاً للمنصات الرقمية ومنصات التواصل الاجتماعي؛
- الاستفادة من بيانات الاتحاد البرلماني الدولي ومعارفه ومعاييره لإسناد المحتوى إلى أدلة عملية؛
- التحدث عن القضايا الرئيسية برسائل واضحة تستند إلى قيم الاتحاد البرلماني الدولي؛
- تأمين تغطية إعلامية من الدرجة الأولى على المستوى العالمي والمستويات الإقليمية والوطنية بشكل استباقي.

٢- حشد الجمهور الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي المكون من ٤٤٠٠٠ برلماني عن طريق:

- بناء قاعدة بيانات محدَّثة بانتظام للبرلمانيين في مختلف أنحاء العالم، وصيانتها؛
- توجيه الرسائل إلى مجموعات محددة من البرلمانيين بناءً على اهتماماتهم وتشجيع التفاعل بينهم؛
- تعزيز التفاعل بين البرلمانيين بتشجيع التعلّم بين الأقران؛
- النظر في التواصل بلغات متعددة لمراعاة التنوع اللغوي بشكل أفضل وتحسين سهولة الوصول إلى رسائل المنظمة.

٣- تجريب أدوات وأشكال جديدة عن طريق:

- تجربة ودمج أدوات تعتمد على الذكاء الاصطناعي لتعزيز إنشاء المحتوى مع الحفاظ على دقته؛
- اختبار الأشكال الرقمية الجديدة والمحتويات الأخف ومنابر، مثل البرامج الإذاعية الشبكية والفيديوهات القصيرة، للوصول إلى جماهير مختلفة، وبخاصةٍ الجيل زد، بفعالية أكبر؛
- تحسين محتوى الاتحاد البرلماني الدولي حتى يتسنى العثور عليه بسهولة واستخدامه في إطار أدوات المساعدة القائمة على الذكاء الاصطناعي؛
- تعزيز قدرة الاتحاد البرلماني الدولي على التواصل والإعلام عن طريق الاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي الوكيلي.

الأولويات السياساتية

الأولويات السياساتية للاتحاد البرلماني الدولي هي مجالات عمل ترى البرلمانات الأعضاء في الاتحاد أنه يمكن أن تستفيد من الجهود البرلمانية المشتركة ومن عمل المنظمة. وهي سُبل يسهم بها الاتحاد في تحسين حياة جميع الناس. ويدعم الاتحاد البرلمانات في بناء معرفتها وقدراتها في هذه المجالات، ووضع السياسات والأطر التشريعية، وممارسة الرقابة لضمان التزام الحكومات بتعهداتها، وترشيد تخصيص الميزانيات وإدارتها، والإسهام في تنفيذ الاتفاقات الدولية الرئيسية.

وأكدت البرلمانات الأعضاء، في إطار المشاورات، التزامها بدعم العمل البرلماني بشأن تغيّر المناخ، والديمقراطية - بما في ذلك حقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين ومشاركة الشباب - والسلام والأمن، والتنمية المستدامة على مدى السنوات الخمس المقبلة. والهدف هو مساعدة البرلمانات الأعضاء على ضمان وفاء حكوماتها بالتزاماتها الوطنية واتخاذ إجراءات ملموسة لتحسين حياة المواطنين عبر هذه الأولويات الرئيسية.

ونظراً إلى الطبيعة الشاملة للذكاء الاصطناعي، ستُدمج اعتبارات استخدامه وتداعياته عبر جميع الأولويات السياساتية، مع إنشاء آليات تنسيق لضمان التماسك والتكامل عبر محاور عمل الاتحاد البرلماني الدولي المتعلقة بالذكاء الاصطناعي، ودعم البرلمانات في مجال حوكمة الذكاء الاصطناعي.

وترد الأولويات السياساتية فيما يلي بالترتيب الأبجدي، وجميعها متساوية الأهمية:

تغيّر المناخ

تغيّر المناخ تهديد وجودي عالمي. وعلى الرغم من التقدم المحرز مؤخراً، فقد تجاوز العالم في عام ٢٠٢٤ عتبة الاحترار البالغة ١,٥ درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الصناعة التي حددها اتفاق باريس. وسلطت البرلمانات الأعضاء الضوء على تفاوت مستويات التأثر بين البلدان، وارتفاع التكاليف البشرية والاقتصادية الناتجة عن ظواهر الطقس المتطرف، والحاجة إلى تعزيز القدرة على مقاومة آثار تغيّر المناخ، وتشريعات مواجهة الكوارث، والأدوات البرلمانية الخاصة بمراجعة الميزانيات المتعلقة بالمناخ، ومساءلة الحكومات عن التزاماتها الوطنية.

وسيواصل الاتحاد البرلماني الدولي العمل مع البرلمانات الأعضاء والجهات الشريكة لتبادل الممارسات الجيدة، وتوفير إمكانية الوصول إلى أحدث الاتجاهات العلمية والسياساتية المتعلقة بالمناخ، وتيسير التعلّم بين الأقران وإشراك الأطراف المعنية، والنهوض بالمشاركة البرلمانية الهادفة في الفعاليات الكبرى المعنية بالمناخ مثل مؤتمرات الأمم المتحدة المعنية بتغيّر المناخ (مؤتمر الدول الأطراف). وسيدعم البرلمانات في تنفيذ اتفاق باريس، والإشراف على الخطط الوطنية للمناخ، وتعزيز تخصيص الموارد بشكل عادل وشفاف للتكيّف مع تغيّر المناخ والتخفيف من آثاره، مع التركيز على الحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون والميثان وغيرهما من الملوثات المناخية القصيرة العمر.

وسيتعاون الاتحاد البرلماني الدولي مع شركاء وخبراء إقليميين، عن طريق أنشطة وطنية لبناء القدرات، من أجل تكييف المعارف والممارسات الجيدة في مجال المناخ بحسب السياق. وفي ظل تغيّر الديناميكيات الجغرافية السياسية وتراجع اللوائح المناخية، سيعزز ذلك الحوار بين البرلمانات والسلطات التنفيذية من أجل تحفيز العمل المناخي المنسق والمبني على الأدلة، وهو أمر ضروري لتحقيق السلام والتنمية المستدامة والازدهار الاقتصادي. وسيساعد الاتحاد أيضاً البرلمانات على تسخير إمكانات الذكاء الاصطناعي في وضع السياسات المناخية والإشراف عليها، مع التصدي للتأثيرات البيئية للتكنولوجيات التي تستهلك الطاقة بكثافة. وسيدعم الانتقال إلى اقتصادات منخفضة

الكربون، ومقاومة آثار تغيّر المناخ، والحد من البصمة الكربونية لجميع أنشطته، بما في ذلك جمعياته.

التنمية المستدامة للجميع

في ظل اتساع الفوارق الاجتماعية والاقتصادية والرقمية والبيئية، سيدعم الاتحاد البرلماني الدولي البرلمانات في معالجة الدوافع الهيكلية للإقصاء التي قد تضعف التماسك الاجتماعي، وتؤجج المظالم، وتسهم في انعدام الاستقرار. وسيعزز قدرة البرلمانيين على النهوض بالسياسات التي تحد من أوجه عدم المساواة، وتعزز العدالة الاجتماعية، وتضمن الانتفاع العادل بالخدمات والفرص والموارد.

واستناداً إلى الجهود السابقة الرامية إلى تعزيز التغطية الصحية الشاملة وصحة النساء والأطفال والمراهقين، سيوسِّع الاتحاد البرلماني الدولي نطاق عمله ليشمل العوامل الأوسع المؤثرة في التنمية المستدامة. ويشمل ذلك التنمية الاقتصادية الشاملة للجميع، والتعليم الجيد، والحماية الاجتماعية، والأمن الغذائي، وكلها مقومات أساسية لإقامة مجتمعات سلمية وقادرة على الصمود.

وسيدعم الاتحاد البرلماني الدولي البرلمانات أيضاً في تسخير إمكانات الذكاء الاصطناعي لمواجهة الفوارق الرقمية وضمان إسهام التقدم التكنولوجي في التنمية المستدامة الشاملة للجميع. وسييسر تبادل الخبرات والممارسات الجيدة، ويعزز المشاركة البرلمانية في العمليات الإنمائية العالمية والإقليمية، ويشجِّع المبادرات المشتركة المرتبطة بأطر مثل خطة التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣، وهي الخطة الإقليمية للاتحاد الأفريقي الرامية إلى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة والشاملة للجميع. ومع تطور خطة التنمية الدولية إلى ما يتجاوز خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، سيعمل الاتحاد البرلماني الدولي على ضمان أن تسهم وجهات النظر البرلمانية والمساءلة الديمقراطية في صياغة الجيل القادم من الأهداف الإنمائية العالمية.

الديمقراطية وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين ومشاركة الشباب

يسعى الاتحاد البرلماني الدولي إلى ضمان أن يُسمع صوت كل شخص في أسلوب حوكمته، ويتمكن من التمتع بجميع حقوق الإنسان دون أي تمييز على أساس الجنس أو الهوية الجنسانية أو العرق أو الإثنية أو السن أو الميل الجنسي أو الدين أو الإعاقة أو الثروة أو المعتقدات السياسية أو أي وضع آخر. ونظراً إلى السياق الحالي والحاجة إلى تعزيز مؤسسة البرلمان في ظل تزايد سلطات الجهاز التنفيذي، سيدعم الاتحاد البرلمانات لتصبح

أكثر ديمقراطية بما يتماشى مع *المؤشرات من أجل برلمانات ديمقراطية*، وسيعمل على ضمان أن تكون جميع البرلمانات «مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشفافة، ذات عمليات لاتخاذ القرارات مستجيبة للاحتياجات، وشاملة للجميع، وتشاركية وتمثيلية على جميع المستويات». وسيواصل، في الفترة المقبلة، دعم وصول الفئات الممثلة دون النصاب إلى البرلمانات، وتعزيز تمثيلها، وزيادة أنشطة التوعية، وتعزيز التواصل والتعاون مع كل أفراد المجتمع والخضوع للمساءلة إزاءهم، مع التركيز بخاصةٍ على النساء والشباب والفئات السكانية الأخرى الممثلة دون النصاب. وسيدعم أيضاً الجهود البرلمانية الرامية إلى احترام حقوق الإنسان والتصدي للتمييز والإقصاء.

وسيولي الاتحاد البرلماني الدولي اهتماماً خاصاً للتصدي للمعلومات المضللة المنشورة على الإنترنت والقائمة على الاعتبارات الجنسانية وللعنف ضد النساء في الحياة السياسية، بما في ذلك ضمان أن تكون البرلمانات بيئة آمنة للنساء، نظراً للانتشار الواسع لتلك الظواهر وتأثيرها في المساواة بين الجنسين ومشاركة النساء في الحياة السياسية. وسيستمر في إعطاء الأولوية لتمكين الشباب واحتوائهم، بما يشمل التمكين السياسي والاقتصادي. وسيولى اهتمام خاص للعمل على الحفاظ على حرية التعبير مع التصدي للاستخدامات الخبيثة لوسائل التواصل الاجتماعي (مثل المعلومات المغلوطة، وخطاب الكراهية، ومضايقة الممثلين المنتخبين) التي تشكل تحدياً حاسماً أمام الأنظمة الديمقراطية. وستوضع أنشطة لدعم تنفيذ القرار الذي اعتمده الاتحاد في عام ٢٠٢٤ بعنوان «*تأثير الذكاء الاصطناعي في الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون*». وسيظل الاتحاد ملتزماً بالدفاع بنشاط عن حقوق الإنسان لجميع البرلمانيين.

السلام والأمن

سيركِّز الاتحاد البرلماني الدولي جهوده على السلام والأمن عن طريق تعزيز التعددية البرلمانية وقدرة البرلمانات على الإسهام في منع النزاعات وتحقيق السلام المستدام. وسيعمل الاتحاد، استرشاداً بنهجه القائم على الأمن البشري والأمن المشترك، على دعم البرلمانات في معالجة العوامل المترابطة لانعدام الأمن، مع ضمان أن تكون السياسات الأمنية متمحورة حول الناس وكرامتهم وحقوقهم.

واستناداً إلى النتائج السابقة، سيوسِّع الاتحاد البرلماني الدولي نطاق دعمه للبرلمانات في تعميم وتنفيذ الصكوك الدولية المتعلقة بنزع السلاح وتحديده ومنع انتشاره، بما في ذلك الصكوك المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل (النووية والكيميائية والبيولوجية والإشعاعية)، ونزع السلاح لأغراض إنسانية (بما في ذلك الأسلحة اللاإنسانية مثل

الألغام المضادة للأفراد والذخائر العنقودية). وسيواصل الاتحاد تعبئة البرلمانات لدعم الجهود الرامية إلى تقليل المخاطر التي تواجه القانون الدولي الإنساني، والتخفيف من العواقب الإنسانية للنزاعات المسلحة (مع إيلاء اهتمام خاص لمعاناة اللاجئين وحمايتهم)، والنهوض بالإجراءات التي تمنع انتشار الأسلحة التقليدية وسوء استخدامها، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وسيولى اهتمام خاص للمخاطر المتطورة المرتبطة بتسليح التكنولوجيات الجديدة والناشئة وتداعياتها على السلام والاستقرار في العصر الرقمي.

وإقراراً بتزايد عدد المخاطر الوجودية التي تواجه البشرية، سيشجِّع الاتحاد البرلماني الدولي البرلمانات على مواجهة التهديدات التي قد تكون لها عواقب مدمرة على مستوى العالم. وتشمل هذه المخاطر عودة التهديدات النووية، وتحديث التكنولوجيات العسكرية، بما في ذلك تطوير قدرات معرفية اصطناعية تتجاوز القدرات البشرية، وتغيّر المناخ، وتطورات أخرى يمكن أن تزيد بشكل كبير من خطر النزاعات الكارثية أو الواسعة النطاق. وفضلاً عن ذلك، سيعزز الاتحاد الرقابة البرلمانية على سياسات الأمن والدفاع، بما في ذلك تعزيز الشفافية والمساءلة والحكم الرشيد في قطاع الأمن. وسيسعى، عن طريق دعم تعزيز الرقابة البرلمانية، إلى ضمان عمل المؤسسات الأمنية وفقاً للمبادئ الديمقراطية والقانون الدولي واحترام حقوق الإنسان.

وأخيراً، نظراً إلى عودة الحرب كوسيلة لحل الخلافات السياسية، سيدعم الاتحاد البرلماني الدولي البرلمانات في تعزيز جهود منع النزاعات وبناء السلام، بما في ذلك عن طريق تدابير تهدف إلى منع التطرف العنيف ومكافحة الإرهاب عبر تعزيز الحوار والتعلّم بين الأقران. وسيسعى الاتحاد أيضاً إلى وضع أدوات للبرلمانيين ومن أجلهم، ولا سيما عن طريق تكييف أساليب الوساطة مع السياق البرلماني. وسيستفيد بشكل أفضل من الآليات القائمة، مثل اللجنة المجددة المعنية بشؤون الشرق الأوسط وفريق العمل المعني بالحل السلمي للحرب في أوكرانيا، لتيسير الحوار السياسي وتحديد الحلول الممكنة، وسيتيح قدراته المتعلقة بالوساطة والمساعي الحميدة متاحة للبرلمانات التي تحتاج إليها. وسيعمل أيضاً على النهوض بالحوار بين الأديان، والمشاركة في حوار متعدد الأطراف بشأن التعايش السلمي وبناء السلام والحفاظ عليه. وسيسهم الاتحاد، بواسطة الأنشطة الوقائية والتعاون بين البرلمانات، في بناء الثقة، والمساعدة على معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، ودعم مسارات السلام الشاملة للجميع، بما في ذلك عن طريق مشاركة النساء والشباب في جهود الوساطة وبناء السلام ومنع النزاعات.

التنفيذ

يعتمد نجاح هذه الاستراتيجية على مواصلة دعم جميع البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي، وتعزيز التواصل والتعاون معها. ويُعدّ تنفيذها ممكناً بفضل المساهمات السخية للأعضاء. ونظراً إلى التحديات العديدة التي تواجه جميع البرلمانات اليوم، أصبح هذا الدعم أهم من أي وقت مضى. ويدخل الاتحاد الفترة ٢٠٢٧-٢٠٣١ ملتزماً بإظهار قيمة أكبر وأثر أعمق لصالح برلماناته الأعضاء.

وسعياً إلى تنفيذ استراتيجية الفترة ٢٠٢٧-٢٠٣١، سيقوم الاتحاد البرلماني الدولي بما يلي:

- الاستناد إلى النتائج السابقة، بما في ذلك نهج المنظومة الذي ينظر إلى البرلمانات بوصفها جزءاً مترابطاً مع الجهات المعنية الرئيسة في بيئة عملها؛
- تقديم خطط عمل سنوية مفصلة إلى البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي في إطار المناقشات المتعلقة بالميزانية؛
- استشارة كل هيئة في الاتحاد البرلماني الدولي بشأن كيفية إسهامها في تنفيذ الاستراتيجية، ووضع خطط العمل على ذلك الأساس، والاستمرار في التواصل معها لجمع معلومات محدَّثة بانتظام في أثناء تنفيذ الاستراتيجية؛
- وضع وتعميم معايير بشأن كيفية ترتيب الفعاليات والأنشطة المستقبلية للاتحاد البرلماني الدولي بحسب الأولوية وترشيدها من أجل تعزيز الاستمرارية، وتجنب التكرار، وتقليل العدد الإجمالي للأنشطة والفعاليات؛
- تعزيز عمل الاتحاد البرلماني الدولي مع الجهات الشريكة من المؤسسات البرلمانية، والمجتمع المدني، والخبراء التكنولوجيين، والعلميين، والأوساط الأكاديمية عن طريق فعاليات مشتركة تُسهم في تركيز أنشطة الاتحاد على قوته الأساسية المتمثلة في تعزيز البرلمانات؛
- ضمان تعزيز التوافق بين تدفقات العمل البرنامجية والسياسية عبر المنظمة؛
- العثور على وسائل مبتكرة للتواصل والتعاون مع البرلمانات الأعضاء بطرق مجدية؛
- حشد الاهتمام والزخم للعمل بشأن الأولويات السياساتية عن طريق حملات سنوية أو طويلة الأمد موجَّهة بحسب كل أولوية سياساتية؛
- دمج جهود الرصد والتقييم منذ بداية كل فعالية ونشاط للاتحاد البرلماني الدولي، واستخدام الأدوات الرقمية لتعميم التأثير على البرلمانات الأعضاء بشكل منتظم؛

- اعتماد نهج مرن وقابل للتكيّف في تنفيذ هذه الاستراتيجية، اعترافاً بحالة عدم اليقين التي تسود الفترة الحالية والحاجة إلى استمرار الاتحاد البرلماني الدولي في تطوير العمليات والمنصات والوسائل التي يقوم من خلالها بأداء عمله والتفاعل مع البرلمانات الأعضاء بغية خدمتها بأفضل شكل ممكن مع تغيّر الظروف مع مرور الوقت.

وترد فيما يلي مجموعة واسعة من الآراء المعرب عنها في إطار المشاورات ونتائج عمليات الاستعراض.

ملخص النتائج الرئيسية لعملية الاستعراض والمشاورات

مجالات التأثير الرئيسية	القيمة المضافة الفريدة	الأولويات الاستراتيجية المستقبلية
▪ الدفاع عن حقوق الإنسان للبرلمانيين ▪ تمكين البرلمانيات والمساواة بين الجنسين ▪ الربط بين البرلمانيين والموظفين البرلمانيين عبر البلدان ▪ مصدر ذو حجية لبيانات البرلمانات ▪ تمكين البرلمانيين الشباب ▪ دعم البرلمانات التي تمر بأزمة	▪ المعارف والبيانات بشأن البرلمانات والنفاذ إليها ▪ استدامة الالتزام بالدبلوماسية البرلمانية ▪ الشرعية ونطاق الوصول والشمول والقوة الحاشدة ▪ دعم الديمقراطية على المستوى المؤسسي ▪ لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين ▪ التعلّم بين الأقران	▪ صون الديمقراطية ودعم السلام وتعددية الأطراف وحقوق الإنسان والتنمية ▪ بناء قدرات البرلمانات وتنمية معارفها وبناء جاهزيتها الرقمية ▪ وضع نهوج منظَّمة أكثر بشأن الدبلوماسية البرلمانية من أجل السلام ▪ تيسير تأثير الأعضاء وتعزيز الرصد والتقييم ▪ التركيز على القيمة الفريدة للاتحاد البرلماني الدولي (تعزيز البرلمانات) لزيادة الأثر ▪ توسيع آليات حشد الأعضاء ووضع نهوج إقليمية

علم الاتحاد البرلماني الدولي على جسر مون بلان في جنيف بسويسرا، مع نافورة جنيف في الخلفية. © الاتحاد البرلماني الدولي

1889
interparlementaire
démocratie. Pour tous.

الاتحاد البرلماني الدولي

من أجل الديمقراطية. من أجل الجميع.

T +41 22 919 41 50
F +41 22 919 41 60
E postbox@ipu.org

Chemin du Pommier 5
Case postale 330
1218 Le Grand-Saconnex
Geneva – Switzerland
www.ipu.org